

المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض



Department of

ادارة

University of Riyadh

RIYAD, SAUDI ARABIA

No. الرقم Date التاريخ

57561

٢١٦

شرح منظومة شروط صحة القدوة بالامام ، كلامه
تأليف الهيرأوى ، احمد بن محمد - ١٢٢٤هـ
كتب في القرن الثالث عشر الهجرى تقديرا .

شوه

٩٩

٢٥٥

٢٣x١٧ سم

٥٧٥٦

نسخة حسنة ، ناقصة الآخر ، خطها نسخ مستان ،
بآخرها ورقة من كتاب آخر .

مجم المؤلفين ١٦٨:٢

ام المبادات ، الفقه الاسلامى وأصوله
١. المؤلف ب - تاريخ النسب

ف ١١٦٩٨
١٤١٥/١٠١٧

في نسخة اخرى

التقييد المذكور
اذا صح

اصلا
تعدد الطاهر او تعدد وبلغ عدده عدد المجتهدين
او زاد عليه ولا ياتي ذلك في القبلة لان جهة الصلوة
فيها لا تتعدد اما تعدد الطاهر ولم يبلغ عدده
عدد المجتهدين فلا يكون حكم ما زاد على الاثنين
حكم الاثنين بل يكون مخالفا له ومباينا ان يقال اذا
زاد المشتبه من الاثنية او الثيات كالمجتهد على اثنين
وتعدد الطاهر ولم يبلغ عدده عدد المجتهدين
واستعمل كل مجتهد ما ظنه الطاهر ولم يظن من
حال غيره شيئا فالاصح صحة اقتداء بعضهم ببعض
ما لم يتعين بحسب زعم المتقدمين انا الامام او ثوبه
الذي انصف بالاجتهاد هما النجاسة كرادم بطلت
بتعين النجاسة عليه ظن وجودها وان كان في
غيره ولا يوجد هذا التعيين الا اذا كان الطاهر
اقبل عددا من المجتهدين والعبارة الشاملة كما قال
في المحرر ان كلامهم بعيد ما كان عاموا فيه اخرا
فلوا شئت من الاثنية او الثيات على خمسة من
الناس واجتهد كل منهم فظن كل طاهر انا او
ثوب منها فاستعمله ولم يظن بما استعمله غيره
شيئا وام كل منهم الباقي في صلاة من المجتهدين
بالصبح ففي الاصح بعيدون العشاء لتعارض النجاسة
في امامها برغم الامام ما في بعيد المغرب زون
النجاسة تعينه الى غصبت في زعمه في امام الغر
دون اتمام الصبح والظهر والقصر واما العشاء
فلم يقد فيها وقد استعمل فيها الطاهر برغمه فهي
صحيحة عنده وانما عولوا على التعيين بالزعم هنا مع

له حكم يخصصها حكمه
انا ابيينة وان كان
الكلام عليه يستدعي طولا
لا بد تمامها للفاصلة فاقول
وبالله التوفيق الى سواء
الطريقين
اذ لا سبيل الى الحكم بصحة الاقتداء بالكل
المتيقن بالنجاسة في احد المشتبهات
وانا قلنا فيما ذكره
تصحيح التعيين في حق
زعم المتقدمين وهو
لان

فيها نجس
اصحابه من ذلك
المستبعد

بالحديث

كون

كون الامر منوطا بظن المبطل المتعين ولم يوجد
بخلاف البهم لما مر من صحة الصلاة الى جهات متعددة
لانه لما كان الاصل في فعل المظف وهو اقتداءه هنا
صونه عن الابطال ما يمكن اضطراب الاجل ذلك الى
اعتباره وهو يتلزم اعترافيه بطلان صلاة الاخير
فاخذناه به وامام فكل اجتهاد وقع صحيحا فلم يمت
العمل بقتضائه ولم يبال بوقوع مبطل بهم تنبيه
يؤخذ من قولهم يعيد كل منهم ما كان ماموما فيه
آخرا ان من تأخر منهم تعين الاقتداء به للبطلان
وحينئذ فيخرج عليه في المثال المذكور فعل العشاء
وعلى امامها فعل المغرب لا تقرر من تعين النجاسة
في كل قال ابن حجر فان قلت انما يتعين لهما زواجرهما
قلت ممنوع بل الغير هو فعمل ما قبلهما لا غير كما هو
صريح في كلامهم انتهى ثم ما ذكر في المثال المذكور
التفصيل صحتي على الاصح السابق ومقابلته يقول يعيد
كل ما صلاه ماموما وهو اربع صلوات لتعدد كل منهم
في استعمال غيره للنجس اي هل هو ماستعمله او غيره
وليس احد الاحمالين باولي من الاخر فيمتنع الاقتداء بطلق
كل متبع بالحنفي تعارض الذكورة والانوثه واجاب
الاول باننا قلنا بصحة الاقتداء بغير الاخير للجهل
بجمله والاصل عدم وصول النجاسة لانا به او ثوبه
فتسويح في الاقتداء به كما اذا لم يعلم حاله الامام في
الطهارة وعدتها وهذا خلاف الاخر فانما بعدلات
حكنا بصحة الاقتداء بما قبله لما ذكر تعين الاخير
للنجاسة اذ لا سبيل الى الحكم بصحة الاقتداء بالكل

بالفعل لهما

وفي القول التام في احكام الماموم
والامام لا يبر العاد ما نضه ثم ظاهر
اطلاقهم انه يجوز الرجوع على الاقتداء
بأحد من الا اذا غلب على ظنه ان
النجس مع غيره اما لو غلب على ظنه
ان النجس مع امامه وان غيره
اخذ الطاهر لم تصح القدوة قطعا
وان تبين ان النجس مع غيره
للتعدد في اليقظة

لن يقن الخجاسة في احد المشتبهات كما تقر سابقا
 ويؤخذ من المقابل المذكور كراهة الاقتداء هنا
 على الاصح السابق للخلاف في بطلانه وان لا يؤخذ
 في الجماعة لا لكل مكرهه من حيث الجماعة يمنع فلهذا
 كذا في شرحه ولو كان في المشتبهات التي هي
 نجسان صحت صلاة كل واحد منهم خلف اثنين
 وبطلت خلف اثنين فيصير له في هذه الصورة
 صلوات ثلاثة واحدة صلى فيها اماما واثنين
 صلى فيها اماما وما قام امام الصبح بعيد المغرب و
 العشاء لا خصار الخجاسة في ما بينهما او امام الظل المغرب
 بعيد العشاء والعصر وامام العشاء بعيد المغرب
 والعصر ولو كان كاهن في الخمسة ثلاثة خمسة
 صحت خلف واحد فقط لما مر من اخصار الجماعة
 في ائمة فيصير له في هذه الصورة صلواتان واحدة
 صلى فيها اماما واحدة صلى فيها اماما وامام
 الصبح والظهر بعيد العصر والمغرب والعشاء وامام
 العصر بعيد الظهر والمغرب والعشاء وامام المغرب
 بعيد الظهر والعصر والعشاء وامام العشاء بعيد
 الظهر والعصر والمغرب ولو كان النجس اربعة
 لم يقعد احد منهم باحد بل يقعد صلاة كل منهم منفردا
 لا تقر ولو سمع طنوت حدث بين خمسة او ثمانية
 وتناكروه وامر كل في صلاة فالحكم في ذلك فيه كذا ذكر
 في مستطلى الاواني والسياسة وخرج بقولنا فيما سبق
 ولم يظن بما استعمله اصحابه من ذلك المشتبه
 شيئا ما لو ظن بالاجتهاد طهارة انا وادانوه غيره

ولو يقعد النجس المشتبه من
 الانية او الثبابة وضابطا المسئلة
 انه يصح لكل واحد ان يقعد
 بعد ما بقي من الطاهر بعد الذي
 اخذه لنفسه فاذا استوفاه
 بطل الاقتداء وكذا يقال فيما
 بعده

كذا في شرحه وغيره

كانا به

كانا به او ثوبه فيصير اقتداه به قطعاً اي من غير
 خلاف لعدم ترويه او نجاسته فممتنع قطعاً
 لذلك وتعيينه بالظن في قول في ظن ما هو
 هو مراد من غير بالاعتقاد هنا كما صرح به الغزي
 على الجلال في قوله والمراد بالاعتقاد هنا الظن
 الغالب لا ما اصطلح عليه في الاموال من انه الحكم
 الجازم بغير دليل انتهى وتعيينه بالاعتقاد
 الاعتقاد الجازم له ليدل على اجتهاد في الفروع
 كحفي اقتدى به كشافه وقد علم ترك فرضاً
 كالسئلة او الطمانينة او اخل بشرط كان
 زوجته ولم يتوضأ فلا يصح اقتداء الشافعي به
 حينئذ على الاصح اعتبارا باعتقاد الامام لان
 يعتقد انه ليس في صلاة خلاف ما اذا علمه اقتعد
 اي فيصير اقتداه به على الاصح المذكور لانه يرى صحة
 صلاته وان اعتقد هو بطلانها وخلاف ما اذا
 لم يعلم انه ارتكب ما يخل بصلاته او شك فيه لان
 الظاهر انه يراعي الخلاف ويأتي بالاجل عنده اذ
 شان الامام مراعاة الخلاف ونحن ما مر من
 بتعيين الظن بالسلم خصوصاً الامة فتعلم
 ما لا يقتضي البطلان ما لم يكن واستشكل تعليل
 للاصح المذكور بقوله اعتبارا باعتقاد الامام مما
 ذكره في باب الجمع بين الصلاتين من انه لو نوى
 مساقرة اقامة اربعة ايام بموضع واحد واحدها
 حنفي يعتقد العصر والاخرى لا يعتقده انقطع
 بوصوله اليه غير الشافعي وجاز له بركه ان يقعد

شمل

قوله وقد علم ترك فرضاً قال العلامة
 الزيادي اذا علم انه يترك لا يصح الربط
 به في الابتداء لانه حينئذ كالأصح
 وقال غيره تصح القدوة قبل الترك اي
 ثم تبطل بالترك ان لم يفارق
 بالنية ونظراً فيما قاله الزيادي العلامة
 الغزي ولم يبين وجه النظر فامله
 اه

بالحنفي مع انه يعتقد بطلان صلاة القاصر في الإقامة
 واجيب بان كلامهم هنا في ترك واجب لا يجوز الشافعي
 مطلقا بخلافه ثم فانه يجوز القصر في الجملة على ان صاحب
 الاستقضا وغيره ضرور المسئلة بما اذا لم يعلم الشافعي
 ان الحنفي يؤيد القصر فان علم ذلك فقتضي المذهب
 ان صلاة لا يصح خلفه كجهتدين اختلفا في القبلة
 فاضلي احدهما خلف الاخر والمعتد الاول وقتل ذلك
 في الصحة اقتداء الشافعي بحنفي سجدة لحد من
 لكن ينتظره قايما والى اواقفه كما حضر به في المسئلة
 مع الغزي اي لان فعل المخالف عن اعتقاد معتد منزلة
 الشهو فلا يوافق فيه والضابط في ذلك كما قال ابن حجر
 ان البطل الذي يغتفر جنسه في الصلاة لا يضربان
 المخالف به واستشكل ايضا جواز الاقتداء بحنفي
 في مسئلة نحو القصد والحج بانه في دخوله في الصلاة
 متلاعب فهو غير جازم بالنية لا اعتقاده بطلانها
 فكيف يصح الاقتداء به حينئذ واجيب بان ضرور لا يعب
 المسئلة انه مني كونه مقصدا فدخل في الصلاة غير متلا
 بل جازما بالنية وهذا معنى الرمي فهو متعين عند
 لصحة الاقتداء حينئذ كما نقله عنه الشوبري ونقله عن
 القشيري الشيخ البخاري في حاشيته على المنهاج ورد ابن حجر وغيره
 الجواب بما ذكر من التصوير بان اطلاقهم يقتضي الصحة في القصد
 وان دخل الحنفي في الصلاة عالما بالقصد واجابوا عن الاشكال
 المذكور بان الامام جازم حينئذ بالنية باعتبار ما عند
 الماموم والمدار في الصحة على اعتبار اعتقاده اي على ضرور
 صورة صلاة صحيحة عندنا والاولم يصح الاقتداء بمخالف

سياتي مصرحاً به
 في عبارة ذلك

مطلقا

مطلقا لانه معتقد لعدم وجوب بعض الاركان
 وهذا مبطل عندنا فاقصصنا الحاجة للجماعة اغتفار
 اعتقاده مبطلا عندنا واثباته مبطل عنده وان تعدد
 ومقابل الاصح عكس ذلك في المسئلتين اي في
 مسئلتين المس والفصد فقال بالصحة في المس دون
 الفصد اعتبارا بنية المقتدي به فيهما واليه ذهب
 القفال وتبعه جماعة قال لا يري انه امامه
 متلاعب في مسئلة الفصد ونحوه فلا يقع منه
 نية صحيحة بخلاف المس فانه يري صحته وخطوه
 غير مقطوع به ولذا قال الاسنوي ولعل الحق ما ذهب
 اليه القهي قيل وعليه عمل الناس في الاعصار مع الخلاف
 بينهم اذ لم تنزل الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم بصلوات
 خلف المخالف وان ترك واجبا عندكم وقال ابن حجر
 فان قلت يؤيد المقابل المذكور يعني مقابل الاصح المتقدم
 ما هو معلوم من ان من قلده تقليد صحيحا كانت
 صلاة صحيحة حتى عند مخالفه قلت معنى كونها
 صحيحة عند المخالف انها تيري فاعلمها عن المطالبة
 بها ونحو ذلك لا انا نربط صلاحها بها لان هذا يخلف
 مفسدة اخرى وهي اعتقاد انه غير جازم بالنية
 بالنسبة اليها فنحن الذين نربط بذلك لا الاعتقاد بان بطلان
 صلاة بالنسبة لا اعتقاده فالحاصل انها من حيث
 ربطنا بها غير صالحة لذلك ومن حيث ابرأها لثمة
 فاعلمها صالحة لظواهر فيها واما باطنا فكل من صلاتها
 وصلاة يحتمل الصحة وغيرها لان الحق ان المصيب

ويتايد ما قاله ابن حجر وغيره بما ذكره
 ابن العباد في القول الثام في احكام الماموم
 والامام ونفسه ولو صلى الحنفي على وجه
 لا يعتقد صحته وهو صحيح عند
 الشافعي كما لو اقصده ولم يتوضا
 صح يعني اقتداء الشافعي به على الاصح
 اعتبارا بما يعتقد المقتدي انتم

في الفروع واحد ولكن على كل مقلدان يعتقد بناء على
 انه يجب تقليد الاربع عنده ان ما قاله مقلده اقرب
 الى موافقة ما في نفس الامر مما قاله غيره مع احتمال
 مصادفة قول غيره لما فيه قناعة انتهى وعلم بما تقر
 ان الامام لو جمع بين الفصد والمسن لايصح الاقتداء
 به جزو البطلان صلاته في اعتقاده واعتقاد الامام
 بفعلين مختلفين ومثله ما لو وجد حنفي وشافعي
 فبعد تمرولهم بماء فتوضأ به الحنفي وتيمم الشافعي
 فليس لاحدهما ان يقتدي بالآخر لما مر وقال الامام
 ابو اسحاق الاسفرايني لا تصح القدوة بالمخالف مطلقا
 لانه وانما اتى بما يشترطه الشافعي ويوجب فلا ياتي به
 على اعتقاده ذلك وانما ياتي به على سبيل التقليد فكانه
 لم يات به ويؤيد قولهم اخذوا اني بقرون الصلاة
 على اعتقاده انها تفضل لم تصح صلاته واجيب بانه لا يضر
 في المخالف ذلك لان عدم اعتقاده الوجوب
 لما يوجب الشافعي مستند لا اعتقاده مقلد الثاني
 عن الاجتهاد فليس مقصرا في ذلك لكونه مذهبا له
 وانما في ذلك في الموافق لتقصيره بعدم تعلم ما هو
 فرع قال الغزي في حاشيته مطلوب منه في مذهبه واذا قلنا يصح القدوة
 خلف الحنفي فترك القنوت لا اعتقاده عدم سننه وامكن
 الشافعي ان يفتن ويتركه في السجدة الاولى فتجلى له
 ذلك والا تابعه وجوبا وسجد للشهو كما لو ترك الشافعي
 القنوت وخلفه حنفي فسجد الشافعي للشهو فانه
 يجب على الحنفي متابعتة فيه ولو ترك الشافعي السجود

ثم روي عن الامام احمد بن حنبل
 انه قال لا يجوز تقليد من
 ليس من اهل السنة والجماعة

فرع قال الغزي في حاشيته
 على الجلال في حاشيته

لم

التوب بمن على ثوبه نجاسة معفو عنها والاصح في
 الجميع الصحة لصحة صلاتهم من غير اعادة والثاني
 لا تصح القدوة لوجود النجاسة وانما يصح بصلاتهم
 للضرورة ولا ضرورة للاقتداء بهم اما قدوة كل منهم بمثله
 فصحيحة جزوا واما المتخمين المتخيرة فلا يصح الاقتداء
 بها ولو لمثلها لوجوب الاعادة عليها على المقلد كما تقدم
 كذا في المنهاج وشروحه لم يرد واما خبر الشيخين
 عن ابي هريرة وعائشة رضي الله عنهما انما جعل
 ليؤتم به الى ان قال واذا صلى جالسافضلوا
 جلوسا اجمعين منسوخ بخبر البخاري عن عائشة
 رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم صلى في
 مرض موته قاعدا وابوبكر والناس قياما قال
 البيهقي وكان ذلك يوم السبت والاخذ وتوفي
 عليه الصلاة والسلام يوم الاثنين فكان ناسخا
 لما قبله لا يقال لا يلزم من نسخ وجوب القعود وجوب
 القيام لاننا نقول الاصل القيام وانما وجب القعود
 لمنابعة الامام فلما نسخ ذلك زال اعتبار متابعة الامام
 فلزم وجوب القيام لانه الاصل قاله مرفوعا
 وقال الغزي على الجلال مقتضا كلام التمسك ان من
 يشير الى الركن بجفنه او يحريه على قلبه لا تصح
 القدوة به واستظهر انه تنبيه جميع ما تقدم في هذا الشرط

استظهر ان متعلق من يصح الاقتداء به ومن لا يصح ولا يبين
 ومن تكلم من هو اولى بالامامة ثم ما للفايدة فاقول احسن
 امامته ما وجدت في هذا المعنى المبحث من العبارات عبارة
 بساطة الفخر الحضرمية وشرحها لا بن حجر وخصها مع زيادة
 من الصفوة لانه تعلق بالمتعلق والافضل من
 ومن تكلم امامته

والافضل من
 صفوة المصلين
 من اهل البيت
 من اهل البيت
 من اهل البيت

وصحة قدوة القائم بالقاعد
 والمضطجع والمستلقي ولو لم يات
 ولا حدهم بالآخر فلا خلاف في
 فيها عندنا كما يؤخذ من المنهاج
 وشروحه

بجميع ما تقدم من اول الكتاب الى هنا
 متعلقا بالبحث عن رتبة القنوت
 من هذا التشبيه وما بعده
 الى الركن الرابع مقدم
 ما نحن بصدد من البحث من تعليم
 والافضل من صفوة
 المصلين وما يتعلق
 بذكر معاني الصلاة

اما لو وجد رجلين يصليان جماعة وتردد في ايها الامام
 فاجتهد واقتدى بمن غلب على ظنه انه الامام قال فينبغي
 ان يصح كما في القبلة والثوب والاواني قال الرمي ومعلوم
 ان اجتهاده بسبب قرآن تدل على غرضه لا بالنسبة للنية
 لعدم الاطلاع عليها فسقط القول بان شرط الاجتهاد ان
 يكون للعلامة فيه مجال ولا مجال هنا لان مدار المأمونية
 على النية لا غير وهو لا يطلع عليها وخرج بمقتد بالغن
 المذكور ما لو انقطعت القدوة كان سلم الامام مقام
 مسبوق فاقترى به آخر او مسبوقون فاقترى
 بعضهم ببعض فتصح القدوة في غير الجمعة في الثانية
 على الاصح لكن مع الكراهة كذا في شرح م ر لم تحتمل
 قال الغزالي هنا في حاشيته على الجلال ما نصه لو اعتقد
 كل من مصليين انه امام صححت صلاته لانه يصلي
 لنفسه ولا مقتضى البطلان بخلاف عكسه اي ما لو اتفق
 الامر على القوم واعتقد كل منهم انه مأموم لانه كل
 واحد اقتدى بمن ليس بامام وبخلاف من راي صفا
 فنوى الاقتداء بالامام ولم يعمله فان صلاته لا تصح
 لذلك قال في المجموع وكذا لو شك ولو بعد السلام
 في انه امام او مأموم اي لا تصح صلاته لشكه في انه
 تابع او متبوع نعم لو شك احدهما وظن الآخر صححت
 صلاة الظان انه امام دون الآخر كما في الروضة وهذا
 من المواضع التي فرقوا فيها بين الظن والشك لكن
 قال ابن الرفعة البطلان بمجرد الشك مبني على طريق
 العراقيين اما على طريق المروزي اي وهو المعتقد فيه
 التفصيل الذي ذكر في صفة الصلاة من انه اذا

طال زمن الشك او اتى بركن بطلت او بقراءة لغت
 الى آخر ما ذكرتم انتهى **وثالث ان ياتيا الامام بالصلاة**
من غير لزوم اعادتها اي والشرط الثالث من شروط
 صحة القدوة ان يكون الامام لا يلزمه اعادتها للصلاة
 التي يوم فيها فلا تصح القدوة بمن لا تغنيه صلاة
 عن القضاء كمن لم يفقد الماء صلى بحمل يغلب
 فيه وجود الماء ومحدث صلى مع حدثه لا لراه
 او فقد الطهور من ومتحيرة بناء على وجوب
 الاعادة عليها وهو العمد ولو لم يكن هو في مثل
 حاله على الصحيح لعدم الاعتداد بصلاته من
 حيث وجوب قضائها وعدم الاعتداد بها يدل
 على انها كالفاسدة وانما اتى بها حرمة الوقت فلا
 يجوز ان يرتبط بها صلاة ودخل في منطوق الشرط
 المذكور صحة قدوة البالغ بالصبي والحرم والعبد
 الذي لا يملكه والمتوضي بالميتيم والفاسد لقدمية بالماض على الخفين
 والقادر على القيام بالقاعد والمضطجع والمستلقي
 والقادر على الركوع والسجود بالمومي بها والبصر
 بالاغمى والزمن والسليم بالسلس والظاهر بالمستحضر
 غير المتحيرة والمستور بالعاري العاجز عن السرة
 والمستنحي بالماء بالمستحضر وعن ثوبه نجاسة
 معفون عنها والعدل بالفاسق والمتدع الذي لا
 يكفر ببدعته من ينكر علم الله بالجنائيات تعالى الله
 عن ذلك علوا كبيرا وذلك الذي يكفر ببدعته كالذي يجسم
 صريحا واما من يقول بخلق القرآن فقال ابو علي
 الطبري والشيخ ابو حامد ومتابعوه هو كافر ونقلوه

الذي لا يملكه اعادتها

نحوه

في اعتقاد المأموم اذا العبرة
 بعقيدته كما تقدم

ولا نظر لما علل به الضعيف من انها
 ان كانت حائضا فلا صلاة عليها
 او طاهرا فقد صلت لاحتمال
 انها تطهر بعد صلاة فتجب
 عليها قاله م ر ص

ومن جرحه سائر
 الصحيح
 طاهر الثوب
 قال ابن العبد
 قال ابن العبد

عن بعض الشافعي رحمه الله تعالى قالوا والخوارج ليسوا كفارا وقالوا العبادي في الطبقات افي الربيع بانه لا تخل من الحجة المعتزلة يعني القدرية وقال العقول وكثيرون يصح الاقتداء من يقول بخلاف القرآن وغيره من اهل البدع قال في العدة هو المذهب قال النواوي وهو الصواب انتهى ووجه شمول منطوق المتن لما ذكر من الصور ان الامام في جميعها يصدق عليه انه لا تلزمه الاعادة ولا نظرا فيه من النقص لان الشارع لم يعتبره ما نفع من صحة القدوة فليس كالتقص الموجود في المرأة والخنثى ونحوهما ما ياتي في الشرط العاشر ان شاء الله تعالى ومن صرح بصحة القدوة فيما ذكر من الصور ابن العماد في القول

القليبي زكريا في منهجه ص ١٢١ في شرحه ص ١٢١
صحتها فيمن القدوة فيه من اصحابه
عند نافع
وكانت فيمن القدوة فيه من اصحابه
قال في منهجه ص ١٢١ في شرحه ص ١٢١
فيما عرفت صور
وتقصه امامته في الجمعة
اذا كان زائدا على الاربعين
صحيحة في الاظهر كما

الثوب

وذوقه وغسل اليدين وحاجب وشارب وشعر حلق وما
عند الحلق شعرا وشعره وظهره واسترسل ظاهر حية كسنة
ومستحب تحليها من اسفلها بيده اليسرى **الثالث** غسل يديه
مع رقيقه وما تحت اظفار من وسخ ونحوه **الرابع** مسح
القليل من بقية الرأس ومن شعر لا يكون كالدابة **الخامس** غسل
رجليه مع جزء من كعبيه وغسل شقوق يدها ان كان في ذلك تزيين
باطن **السادس** الترتيب وما سواه مستحب **وسنة** عشرة التشهية
وغسل يديه قبل ادخال اليها الاثاء والمضمضة والاستنشاق
ونحو ذلك والذكر المأثور بعده ان يغسل **ويطلب** خمسة
الخارج من دبره وقيل في يوم غيرهما من مقعدة من الارض والغلب
على العقل يسكن وحشون واعضاء وطس الكبيرة غير المبرور ومن
الذكر حلقة الدبر بباطن الكف وباطن الاصابع فيقع من شيبه ومن
غيره ولا ينقص من ثمانية ولا طفو ولا شعر **ويحرم بالمحدث** خمسة اشياء
الصلاة والوقوف وخطبة الجمعة ومس المصحف وحمله الا ان يكون
نايها **واما** الغسل الواجب فمحب بالتقاعا المختارين انزل امر لا
وانزال الماء على اي حال وعلى المرأة كذلك وخروج الولد والحبيص
والنفاس وتنجيس جميع البدن او بعضه واشكل عليه بعضه
والموت **وقرئ** النية بالقلب وتعميم البدن بالماء شعرا وبشراحيه
طيات اذنية وخوق فيهما وما حية وسرته وبين البيه وماء
تحت قلفة واذا ناله النجاسة من على بدنه ان كانت وما سوى ذلك
من من تسمية بقصد التبرك وغسل يديه ونية رفع النجاسة
والوضوء والاغتسال على راسه ثلاثا والثلاث على عنقه وسراة والذكر لما
بعده ونحو ذلك **ويحرم بالمحدث** ما حرم بالحدث وقراءة القرآن
الاستنشاق منه كالتسمية وللمحدث من العالمين وان الله وانما
اليه راجعون وسبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين عند

نور

والتيمم **واما التيمم** فانه من التيمم عند التيمم

وشروطه ان يكون المصلي طاهرا من الجنابة والنجاسة

وشروط وجوب الصلاة ان يكون المصلي عاقل بالغ عاقل بالغ عاقل بالغ

وشروطها ان يكون المصلي طاهرا من الجنابة والنجاسة

وشروطها ان يكون المصلي طاهرا من الجنابة والنجاسة

وشروطها ان يكون المصلي طاهرا من الجنابة والنجاسة

وشروطها ان يكون المصلي طاهرا من الجنابة والنجاسة

وشروطه

وفيه

وان يتحامل بها على موضع السجود بحيث يصير اسافلهم